

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٤٦

الخميس، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لو كاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أو جون
	رواندا	السيد ندوهونغريهي
	شيلي	السيد كالبيس
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد بيرتو
	ليتوانيا	السيدة كازراغينيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1427013 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

التنفيذ والامتثال، وإسداء التوجيهات للدول الأعضاء التي تتطلب المساعدة فيما يتعلق بتنفيذها للأحكام ذات الصلة من القرارات الرئيسية. ومن الواضح أن ذلك يشكل بعدا بالغ الأهمية من برنامج عمل اللجنة. وأحضر الدول الأعضاء كافة على قبول عرضنا لها.

ومن الجوانب الأخرى في عملنا، التي أبرزها التقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الإخطارات الواردة من الدول الأعضاء ذاتها عن ما اتخذته من إجراءات من أجل تنفيذ تدابير الجزاءات. تتعلق بعض القضايا بانتهاك تدابير التنفيذ التي حققت فيها سلطات الإنفاذ المحلية. وبالنسبة لبعض القضايا الأخرى، فإن الدولة العضو المعنية وجهت الدعوة لفريق الخبراء للتحقيق في الحادث، بخاصة تلك التي اتضح أنها انتهاك من جانب إيران لواجباتها بموجب القرارات. وليس من المغالاة في شيء تشديدي على الأهمية التي تشكلها لعمل اللجنة تلك البلاغات عن الحوادث واستعداد الدول الأعضاء لدعوة فريق الخبراء للمشاركة في التحقيق في هذه الحوادث.

تواصلت اللجنة مرتين مع إيران العام الماضي فيما يتعلق بحوادث حقق فيها فريق الخبراء. فقد كتبنا إليها رسالة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في ما يتعلق بالاستنتاج الذي أجمع عليه الفريق من أن قيام إيران بإطلاق قذائف شهاب - ١ وشهاب - ٣ خلال مناورات النبي الأعظم قد شكل انتهاكاً للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وراسلناها أيضاً في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣ فيما يتعلق بالاستنتاج الذي توصل إليه الفريق من أن شحنة الأسلحة التي جرى اعتراضها في اليمن تشكل على الأقل انتهاكاً محتملاً من جانب إيران للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ولم ترد إيران حتى الآن، وما زالت اللجنة تدعو إيران للرد.

وعلى الرغم من أن اللجنة لا تزال تضع في اعتبارها المحادثات الجارية بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسفير كوينلان.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف

بأن أعرض تقرير اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفقاً للفقرة ١٨ (ح) من نفس القرار. يغطي هذا التقرير الفترة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤. وخلال هذه الفترة، عقدت اللجنة جلستين غير رسميتين، وجلسة غير رسمية جانبية واحدة، وقامت بعمل إضافي باستخدام إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية لتسيير عمل اللجنة.

وقدمت اللجنة تقريرها السنوي إلى رئيس المجلس في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. يعطي التقرير السنوي لمحة عن طائفة من الأنشطة التي تنفذها اللجنة وفقاً للولاية المنوطة بها خلال تلك السنة.

وأود بصفة خاصة أن أسلط الضوء على اتصالات اللجنة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن مسائل

إلى اللجنة تحمل المعنى نفسه. ويتواصل فريق الخبراء بشكل منفصل مع الدولة العضو المعنية بشأن تلك التقارير.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت اللجنة لطلبات توجيه مقدمة من الدول الأعضاء تغطي طائفة من المسائل: من شروط الإخطار والتواصل مع دولة منشأ السلع المحتجزة؛ إلى توريد ذخيرة رماية إلى إيران لأغراض رياضة الرماية؛ إلى القوائم المستكملة بالأفراد المستهدفين والكيانات والسلع المستهدفة التي تنطبق عليها الجزاءات.

وتعمل اللجنة أيضا مع منظمة دولية لتوضيح ما إذا كان هناك اقتراح معين لتقديم المساعدة التقنية إلى إيران بما يتوافق مع نظام الجزاءات.

كما عملت اللجنة مع عدد من الدول الأعضاء طوال الأشهر الثلاثة الماضية على تنفيذ نظام الجزاءات المالية المحددة الأهداف. وقدمت اللجنة معلومات تعريفية إضافية عن شخص مدرج اسمه في القائمة من مصادر متاحة لعامة الناس، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، بغية مساعدة دولة عضو على توضيح تطابق محتمل. وبالمثل، استجابت اللجنة لطلب دولة أخرى للمساعدة في تحديد ما إذا كانت كيانات بعينها قد أدرجت أسماؤها في القائمة الموحدة للجنة.

وتلقت اللجنة نفسها المساعدة من دولة عضو، أحالت إلينا قائمة بأسماء الأشخاص الذين سافروا عبر البلد وهم يحملون أسماء مماثلة للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، وقدمت معلومات تعريفية إضافية عن التطابقات المحتملة التي كانت مفقودة من القائمة الموحدة للجنة، مثل تواريخ الميلاد، وأرقام جوازات السفر. وهذه البيانات ستسمح للجنة بتحديد ما إذا كان الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة يسافرون بشكل مخالف للحظر المفروض على السفر، وفي هذه الحالة، يجري تعزيز فعالية الحظر والجزاءات المالية المحددة الأهداف

الأمّن وألمانيا (مجموعة ١+٥) وإيران، بحسب خطة العمل المشتركة المتفق عليها في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فإن عمل كل من اللجنة وفريق الخبراء يظل كما هو في ٢٠١٤. وكما ذكرت في تقرير الأخير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر S/PV.7082)، فإن تدابير مجلس الأمن المفروضة بموجب القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، و ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) لا تزال نافذة، ولا يزال من واجب الدول الأعضاء تنفيذها على النحو الواجب.

اعتمدت اللجنة برنامج عملها للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ في ٢٤ كانون الثاني/يناير، وهي منخرطة بالفعل بشكل نشط مع الدول الأعضاء.

تلقت اللجنة رسائل متعددة من العديد من الدول الأعضاء، تطلع فيها اللجنة على نتائج إجراءات الإنفاذ التي اتخذتها. وأبلغت إحدى الدول الأعضاء عن الخطوات التي اتخذتها لمنع محاولات عديدة من جانب إيران في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لشراء ألياف الكربون، ما يشتبه في أنه انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأبلغت دولة عضو أخرى اللجنة بتأكيد الحكم بحق شخص ثبتت إدانته بتهمة انتهاك قوانينها الخاصة بتنفيذ عقوبات مجلس الأمن المفروضة على إيران.

وواصلت اللجنة النظر في ردها على تقرير فريق الخبراء، الذي خلص إلى أن محاولة إيران شراء ألياف الكربون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ شكلت انتهاكاً للقرارات - قامت الدولة العضو باعتراض تلك السلع وصادرتها.

قام الممثل الدائم لدولة من الدول الأعضاء، بعد أن ورد اسمه في تقارير وسائط الإعلام على أنه تعاقد على شراء أسلحة من إيران، في انتهاك لأحكام الفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، بالاتصال بي بصفتي رئيس اللجنة ونفى ما ورد في تلك التقارير. وأرسلت البعثة الدائمة أيضا مذكرة شفوية

رابعا، أوصى الفريق بأن تنظر اللجنة في توجيه الدول بشأن كيفية تنفيذ جوانب الجزاءات المالية المحددة الأهداف، التي توسع نطاق تطبيق التدابير على الوكلاء والشركات التابعين للأشخاص والكيانات المعينين. وإذ تلاحظ اللجنة أن اللغة المحددة في التوصية تُستخدم في الجزاءات المالية المحددة الأهداف ضمن إطار قرارات المجلس الأخرى، فهي ما فتئت تعارض النظر في هذه المسألة من جانب واحد. ومع ذلك، بدأنا عملية التشاور مع لجان الجزاءات الأخرى ذات الصلة للنظر في المسألة بشكل جماعي.

وكانت التوصية الخامسة للفريق أن توفر اللجنة توجيهات بشأن الطرائق المحيطة بتفتيش الدولة للشحنات وإمكانية حجز السلع التي يشتبه في أن تكون مخالفة للقرارات، بما في ذلك مسائل مثل توقيت التقارير المقدمة إلى اللجنة ومضمونها، وتوجيه الفريق الدعوة إلى إجراء أعمال التفتيش. واللجنة في صدد وضع نص يجري تضمينه في صحيفة الوقائع التابعة لها وفي وثائقها الأخرى ذات الصلة.

أخيرا، أوصى الفريق بأن تعالج اللجنة التناقضات الموجودة في القائمة، بحيث لا يعود الأفراد المعينون يشغلون المراكز المحددة في تلك التعيينات. وتتناول اللجنة ذلك كجزء من الاستعراض الشامل لقوائمها المشار إليها في الجزء الأول من برنامج عمل اللجنة.

وقبيل أن أختتم كلامي، أود أن أنتقل الآن إلى الاستثناءات المشروطة للحظر المفروض على توريد المواد ذات الاستخدام النووي إلى إيران، لا سيما المواد التي تتعلق بمفاعلات الماء الخفيف، التي يعتبرها المجلس أنها أقل حساسية للانتشار من مفاعلات الماء الثقيل. يجب إخطار اللجنة بالإمدادات المتجهة إلى إيران بشأن المواد التي تدرج في إطار الاستثناءات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة إخطارا واحدا كهذا

على حد سواء، عن طريق إضافة بيانات التعريف الجديدة في القائمة الموحدة.

وبينما تقترب من نهاية الولاية الحالية لفريق الخبراء وتقديم تقريره النهائي في أيار/مايو، أعتقد أنه سيكون من المناسب إبلاغ المجلس بنتائج مداوالات اللجنة حول توصيات الفريق إلى اللجنة من تقريره الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣.

التوصية الأولى للفريق تقضي بتعيين كيان وجد الفريق أنه يشكل انتهاكا للفقرة ١٢ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، بشرائه صمامات تستخدم في مفاعل الماء الثقيل في أراك. واللجنة على استعداد للنظر في مثل هذا التعيين إذا رفعت دولة عضو أسما إلى اللجنة وعندما تفعل ذلك، كما هو مطلوب بموجب المبادئ التوجيهية للجنة.

ثانيا، أوصى الفريق بأن تشجع اللجنة الدول على أن تكون متنبهة لمحاولة شراء أي غرض معد للاستخدام النهائي المحظور بموجب القرارات. وهذه إشارة إلى أن الالتزام بمنع تزويد إيران بجميع المواد التي يمكن أن تسهم في أنشطة إيران النووية المحظورة والأنشطة المتعلقة بالقذائف لا ينطبق فحسب على المواد المدرجة في القوائم المسماة في القرارات والمستكملة من جانب اللجنة، ولكنه ينطبق على أي أصناف أخرى إذا ارتأت الدولة العضو أن هذه الأصناف بإمكانها أن تسهم في الأنشطة المحظورة. وتواصل اللجنة مناقشة ما إذا كان من الضروري وضع شكل من أشكال الارشادات الخطية للدول الأعضاء بشأن هذا الالتزام. في غضون ذلك، نشجع أي دولة لديها أسئلة عن نطاق الالتزام على الاتصال باللجنة.

التوصية الثالثة للفريق تتعلق بالسفن الخاضعة لسيطرة شركة إيرانو هند للنقل البحري، وهي كيان خاضع للجزاءات. لقد تم حل الشركة من جانب شركائها في المشروع المشترك خلال الجزء الأول من عام ٢٠١٣، الأمر الذي حال دون أن تتناول اللجنة هذه التوصية.

في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بلغت مجموعة ٣+٣ وإيران معلما هاما ومشجعا، عندما تم التوصل إلى المرحلة الأولى من اتفاق حول المسألة النووية. ومنذ ذلك الحين، عقدت في فيينا جولة أولى من المحادثات بشأن إبرام اتفاق شامل في شباط/فبراير، حيث كان هناك استعداد والتزام من جميع الأطراف تجاه التفاوض بحسن نية. واستمرت تلك المحادثات وسط جو إيجابي في وقت سابق من هذا الأسبوع. لقد كان الاتفاق المؤقت خطوة هامة إلى الأمام، وهو يتيح الوقت للتفاوض بشأن التوصل إلى حل شامل. وفي كانون الثاني/يناير، سلّمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وثيقة تخفيف الجزاءات، ونحن نرحب بأحدث تقرير أصدره المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير، وهو يؤكد أن إيران واصلت تنفيذ التدابير النووية المتفق عليها في إطار خطة العمل المشتركة.

في هذهثناء، والأهم من ذلك، يظل الجزء الأكبر من الجزاءات موضع التنفيذ، بما في ذلك جميع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وينبغي أن نواصل بقوة إنفاذ تلك الجزاءات بغية التأكد من أن الضغط الاقتصادي لا يزال يعمل كحافز سلمي لإيران في سبيل التفاوض بشأن التوصل إلى حل شامل.

وبالانتقال إلى عمل اللجنة، نحن نشعر بالقلق إزاء المخالفات والمخالفات المحتملة من إيران تجاه التزاماتها الدولية. فالتقارير التي تفيد بأن سفينة الشحن Kios C وُجِدت محملة بعشرات الصواريخ الإيرانية في حاويات مخفية هي تقارير مثيرة للقلق العميق، بما في ذلك حقيقة أن الواجهة النهائية كانت قطاع غزة على ما يبدو. هذه ليست المرة الأولى التي نشهد تقارير عن احتمال نقل الأسلحة إلى غزة تكون إيران المعنية بها. ونود من فريق الخبراء أن يحقق في ملابسات هذه القضية،

من دولة عضو بشأن تسليم مواد لمفاعل الوحدة ١ في محطة بوشهر للطاقة النووية.

وفي ما يتعلق بالتزام الدول الأعضاء بتجميد الأصول على أراضيها، وهي الأصول التي يملكها أو يسيطر عليها أي شخص أو كيان يدرجه المجلس أو اللجنة في القائمة، وبغية منع توافر أي أصول لهؤلاء الأشخاص أو الكيانات، تلقت اللجنة إخطارا واحدا من دولة عضو عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، اللتين تسمحان بتسديد المدفوعات المستحقة على شخص أو كيان مدرج في القائمة في إطار عقد أبرم قبل الإدراج، من الأموال المحمّدة لذلك الشخص أو الكيان، رهنا بتوجيه إشعار إلى اللجنة.

وأود أن أشير، في الختام، أن نسخة أكثر تفصيلا بقليل من هذا التقرير سوف تكون متاحة على الإنترنت. وأذكر أيضا أننا سوف نستمر في بذل الجهود لمحاولة إزالة الجفاف من هذه التقارير في المستقبل، ولكن هناك بعض الالتزامات القانونية التي يتعين بموجبها على اللجنة أن تكشف عن بعض المعلومات للجمهور في جلسة عادية لمجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الرامية إلى "إزالة الجفاف"، كما يقول من التقرير.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السفير مارك لايل غوانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، برئاسة السفير غاري كوينلان، وفريق الخبراء على استمرار العمل في دعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن إيران. التقرير قد يكون جافا، ولكن أعمال اللجنة هامة جدا.

منذ ما يزيد على ١٠ سنوات ما برح البرنامج النووي الإيراني والشكوك إزاء قصره على الأغراض السلمية تشكل قلقا للمجتمع الدولي وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ظل المجلس لمدة ١٠ سنوات، يدعو من دون طائل إيران إلى التفاوض. وفي كل مرة، كنا نواجه برفضها المشاركة في الحوار وتحقيق قفزة إلى الأمام في برامجها النووية والصاروخية. ذلك ما حمل المجلس على إنشاء نظام للجزءات، بينما واصلت إيران على التفاوض. أن ذلك النهج المسمى بالنهج المزدوج والموقف الجديد للسلطات في طهران حقق أخيرا مناقشة مواضيعية مع إيران بشأن المسألة النووية.

إن اعتماد خطة العمل المشتركة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ التي بُدء بتنفيذها في كانون الثاني/يناير، كانت خطوة إلى الأمام نحو السلام والأمن. تمكنت مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ للمرة الأولى من إقناع إيران بتعليق أشد الأنشطة حساسية في برنامجها النووي لمدة ستة أشهر. وهكذا أُعطي مزيد من الوقت للمفاوضات. إن الحوار ليس سوى بداية الدرب. وخطة العمل المشتركة ليست سوى اتفاق مؤقت. أُعطيت ولاية لمجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زائد ألمانيا (مجموعة ١+٥) لإيجاد حل طويل الأجل للبرنامج النووي الإيراني بغية استعادة الثقة في اقتصره على الأغراض السلمية. ذلك الاتجاه والغرض من المحادثات بين إيران ومجموعة ١+٥ التي جرت في فيينا، وسوف تستمر في بداية نيسان/أبريل. نحن نقرب منهم بذهن منفتح ولكن أيضا مع توخي اليقظة.

تم إحراز تقدم مؤخرا في الحوار بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد ذكر المدير العام في تقريره المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير الذي نشر اليوم في فيينا بأن إيران قد أوفت بالتزاماتها في إطار خطة العمل المشتركة مع مجموعة ١+٥. وقال أيضا أن إيران نفذت تدابير بناء الثقة المتفق عليها بموجب

ويحدد الأفراد والكيانات المسؤولين عنها، ويقدم توصيات إلى اللجنة، حسب الاقتضاء.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، خلص تقرير فريق الخبراء بوضوح وبالإجماع إلى أن القذائف التسيارية الإيرانية التي أطلقت العام الماضي شكّلت انتهاكا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وقد اتصلت اللجنة بإيران مرتين بشأن هذه المسألة، ولكن إيران لم ترد بعد. وكما يشير ذلك التقرير، لم ترد إيران أيضا على اللجنة في ما يتعلق بطلب الحصول على معلومات عن شحنة أسلحة تم اعتراضها وكانت متجهة إلى اليمن. وندعو إيران إلى العمل مع اللجنة في مثل هذه الحوادث.

إننا نشعر بالقلق من أن إيران تواصل تقديم الدعم العسكري والمالي الكبير إلى حزب الله والنظام السوري، في مخالفة للحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على تصدير الأسلحة من جانب إيران.

نحث الدول الأعضاء على الاستمرار في إنفاذ نظام الجزاءات، ونشجع الدول الأعضاء على التصرف والإبلاغ عن كل ما يشتبه في أنه يمثل انتهاكا لتلك الجزاءات.

نتطلع إلى تلقي التقرير النهائي لفريق الخبراء في أيار/مايو.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حل سلمي وتفاوضي مع إيران بشأن المسألة النووية. وستكون عملية طويلة الأجل. ولا نتوقع نتائج فورية، ولكننا ما فتئنا ملتزمين التزاما كاملا بإيجاد حل دبلوماسي. إن اتفاق جنيف، والمفاوضات الجارية تمثل أفضل فرصة لدينا لإحراز تقدم حقيقي ومستدام. يجب أن تواصل جميع الأطراف بذل كل جهد ممكن لتحقيق النجاح.

السيد برتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير كوينلان وفريقه على التقرير الفصلي عن الأنشطة التي قام بها الفريق وقدمه إلينا من فوره.

عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). تولى الصين على الدوام أهمية كبيرة لعمل اللجنة، وهي مستعدة للعمل مع الرئيس في تنفيذ سائر أنشطة اللجنة بطريقة متوازنة ومنظمة وحيوية. ما برحت الصين ثابتة في رأيها ومفاده أنه يتعين على جميع الأطراف تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران بطريقة دقيقة وشاملة ومخلصة. والغاية من عمل اللجنة والمجلس خدمة الهدف المتمثل في التوصل إلى حلول دبلوماسية. وتأمل بأن تتبع اللجنة ولاية قرار المجلس وأن تطبق مبادئ الموضوعية والإنصاف والواقعية على أساس الحقائق الواضحة والأدلة الدامغة والمشاورات المستفيضة، وأن تعمل على تسوية الحالات الفردية لانتهاكات الجزاءات. ستعمل الصين على أساس المبادئ الآتية الذكر، وستشارك بنشاط في أعمال اللجنة.

ترحب الصين بالزخم الإيجابي الذي أظهرته مؤخرًا الجهود الدبلوماسية، وترحب بإبقاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المشاورات مع إيران بشأن القضايا العالقة والتوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات الواجب اتخاذها في المستقبل. وبينما تم بنجاح تنفيذ اتفاقات المرحلة الأولى بين مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين زائد واحد (مجموعة ١+٥)، تبدت المفاوضات بشأن اتفاق شامل، ودخل الحوار مع إيران مرحلة جديدة. في أعقاب الجولة الأولى من الحوار التي اختتمت مؤخرًا، أجرت مجموعة ١+٥ تبادلات تفاعلية وصریحة مع إيران بشأن المسائل المعنية وقد توصلنا إلى توافق آراء بشأنها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في المفاوضات، إلا أن الحوار والمفاوضات المقبلة ستواجه تحديات. من هنا تقترح الصين ما يلي: أولاً، مواصلة عملية الحوار التي تجريها مجموعة ١+٥ مع إيران، وتفعيل تلك الآلية بصورة كاملة من خلال الالتزام المشترك وإجراء مشاورات على قدم المساواة من أجل حل القضية سلمياً؛ ثانياً، التوصل إلى حل طويل الأجل

الاتفاق السابق مع الوكالة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا يعد تطوراً إيجابياً، ولكن لم يتم حل جميع المسائل، بل ما زال حلها بعيداً. إن التوصل إلى حل طويل الأجل يقتضي من إيران توضيح جميع المسائل المتعلقة بالبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي. وتعرف إيران ذلك وعليها تقديم الإجابات على ذلك.

أخيراً، أود أن أذكر بأن خطة العمل المشترك لا تتخلى بأي حال من الأحوال عن نظام الجزاءات المفروضة على إيران والتي أقرها مجلس الأمن ويجب أن تنفذ تنفيذاً كاملاً ريثما يتم التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة. لذلك فإنني أقرأ بقلق الأبناء الواردة ومفادها أن البحرية الإسرائيلية في ٥ آذار/مارس اعترضت شحنة كبيرة من الأسلحة، ربما أنها إيرانية المنشأ وكانت وجهتها قطاع غزة. لا يزال يتعين على الفريق التأكد من منشأ تلك الأسلحة، ولكن إذا كان الأمر كذلك فعلاً، فسيكون ذلك انتهاكاً للحظر المفروض على الأسلحة بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، مما يشكك في حسن نية إيران في رغبتها المعلنة في معالجة شواغل مجلس الأمن. ويجدوننا الأمل في أن يكون بوسع فريق الخبراء التابع للجنة الدخول بسرعة في حوار مع إسرائيل وإيران لتوضيح هذه المسألة.

أما فيما يتعلق بعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الذي قدم لنا من فوره السفير كوينلان إحاطة إعلامية عنه، يؤسفني أن توصيات الخبراء الواردة في التقرير النهائي للعام الماضي، (S/2013/331، المرفق) لم تنفذ تنفيذاً تاماً. ومع ذلك فهي توصيات بسيطة وإجرائية تهدف إلى تحسين فعالية نظام الجزاءات. سيتعين علينا مضاعفة جهودنا ليتسنى إحراز تقدم في هذا المجال قبل اجتماعنا المقبل.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية، وأن أشيد بالجهود الهائلة التي بذلها للدفع قدماً بعمل لجنة مجلس الأمن المنشأة

الجانب التي لم يُعترف قط بشرعيتها والتي كان لها أثر سلبي طويل الأمد على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشعب الإيراني.

وفي ذلك السياق، فإن الهدف النهائي بطبيعة الحال رفع جميع الجزاءات - التي فرضتها قرارات مجلس الأمن والمفروضة بشكل ثنائي على السواء - حالما جرى التوصل إلى اتفاق أساسي بشأن التسوية النهائية للبرنامج النووي الإيراني. وعلى جميع الجوانب أن تنفذ بحسن نية خطة عمل جنيف وان تعمل بفاعلية لتضع، بحلول ٢٠ تموز/يوليه، مجموعة عناصر نهائية من شأنها أن تمكن من التوصل إلى تسوية مبكرة وشاملة للمسائل المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني على أساس الحلول التوفيقية في جميع المجالات.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالجولة الثانية للمفاوضات بين مجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زائداً واحد (مجموعة ١+٥) وجمهورية إيران الإسلامية، التي عقدت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس. وكانت الجولة مفيدة وأكدت على الاستعداد المتبادل لمواصلة التعاون البناء والمحادثات الشاملة. وجرت مناقشة معمقة للمسائل المتعلقة بالجزاءات وأنشطة إيران لتخصيب اليورانيوم والتعاون الدولي مع إيران بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبشأن كيفية تبديد الشواغل بشأن مفاعل الماء الثقيل في آراك. واتفقت مجموعة ١+٥ وإيران على مواصلة المحادثات الشاملة على المستويين السياسي والفني.

وستعقد الجولة المقبلة لمشاورة الخبراء في بداية نيسان/أبريل، وسيعقبها عقد جولة شاملة أخرى في فيينا في الفترة من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل. ويمنح ذلك الجدول المزدحم الزخم الإيجابي الضروري للعملية لكي نركز أعمالنا على الجوانب التي توجد فيها أكبر الخلافات ولكي نمضي قدماً نحو تسويتها.

شامل وعادل ومعقول، حل يراعي شواغل جميع الأطراف؛ ثالثاً، محاولة تتبع عملية تبادلية خطوة تلو الخطوة؛ رابعاً، هئية أحواء مجدية للحوار والمفاوضات بالإبقاء على الثقة والصبر؛ وخامساً، بالتركيز على معالجة المسألة النووية الإيرانية نفسها، علينا أيضاً اعتماد مفهوم أمني جديد يتميز بالثقة والمنفعة المتبادلتين والمساواة والتنسيق.

ما فتئت الصين تسعى إلى تشجيع الحوار بطريقة نزيهة ومسؤولة. وسوف تشارك في الحوار بطريقة بناءة ودون كلل لتعزيز تنفيذ شامل للقرار.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نشكر السفير غاري كوينلان على إحاطته الإعلامية عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) التي يرأسها. وفي رأينا، أن الطبيعة الجافة جداً لإحاطته الإعلامية تضيء عليها سمة بارزة.

أوضح وزير الشؤون الخارجية الروسي، سيرغي لافروف بأن الدبلوماسية الروسية ما فتئت تعمل بهمة ونشاط طيلة سنوات عديدة بغية التوصل إلى اتفاقات عادلة في البرنامج النووي الإيراني على أساس خطوة تدريجية تبادلية. أننا نشعر بالارتياح لكون تلك الجهود قد طرحت ثماراً، وأنه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تم التوصل إلى اتفاق يعد انفراجاً كبيراً، وهذا ليس من قبيل المبالغة، فقد تم التوصل إليه بين مجموعة ١+٥، الوسطاء الدوليين وإيران. ويعترف الاتفاق بحق إيران المثبت في تطوير برنامج نووي سلمي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، رهنا بتفاهم مؤداه أن يتم حل المسائل المعلقة المحيطة به، وأن يوضع البرنامج نفسه تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من المهم أيضاً أن يفترض مسبقاً الاتفاق الآنف الذكر التخفيف من نظام الجزاءات المفروض على إيران. ومما يبعث على الارتياح أنه قد بدأ بالفعل تعليق الجزاءات الأحادية

والثاني يتصل بإشارات مثيرة للقلق إلى انتهاكات الجزاءات، ويتصل السبب الثالث بالأدوار الهامة التي تضطلع بها اللجنة وفريق الخبراء، الذي سيبدأ العمل في إعداد تقريره المقبل، وستكون تفاصيله ضرورية.

وفيما يتعلق بالمحادثات النووية مع جمهورية إيران الإسلامية، فإن لمجلس الأمن مصلحة واضحة في نتائجها. فقد فرض المجلس أربع جولات للجزاءات ردا على فشل إيران في التقيد بالتزاماتها في المجال النووي. ولا بد لأي صفقة مع إيران أن تلتزم تماما بقرارات مجلس الأمن العديدة بشأن تلك المسألة. فذلك مبدأ رئيسي لخطة العمل المشتركة. ومن الأهمية البالغة بمكان أن تواصل جميع الدول الأعضاء التنفيذ الكامل للجزاءات المفروضة على إيران. فالتنفيذ الكامل لنظام الجزاءات سيدعم الدبلوماسية ويقيد تهريب إيران غير المشروع للأسلحة والأموال والتكنولوجيا.

وفي ذلك الصدد، نعتبر المؤشرات الأخيرة إلى وقوع انتهاكات خطيرة لجزاءات الأمم المتحدة أمرا مثيرا للقلق. ففي بداية هذا الشهر، أعلنت إسرائيل انها أوقفت شحنة كبيرة من الصواريخ ومدافع الهاون والذخائر التي كانت إيران تهرّبها إلى الميليشيات في غزة. ونطالب اللجنة، بدعم من الفريق، بالتحقيق في جميع جوانب تلك الحادثة. كما أن على اللجنة أن تكون مستعدة لفرض عواقب حقيقية، مثل تعيينات من أجل فرض جزاءات، على المسؤولين.

وفي الوقت نفسه، تنذر بالخطر تقارير تفيد بان إيران سعت لنقل الأسلحة إلى العراق، في انتهاك للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونشير إلى أن السلطات العراقية التزمت علنا بالاحترام الكامل لجميع القرارات ذات الصلة، وهو أمر جدير بالترحاب. وفي ذلك الصدد، نناشد اللجنة والفريق، بالتعاون مع السلطات العراقية، التحقيق في تلك التقارير وتأكيد الامتثال التام للقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

ويشير بالخير التعاون المتزايد بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ووصل ذلك التعاون إلى مرحلة جديدة وهو يرتب لتنفيذ إيران لتدابير الشفافية بحسن نية التي تتجاوز التزاماتها في إطار ضمانات الوكالة. ونأمل أن تغلق الوكالة الدولية الملف الإيراني في المستقبل القريب وان تتعاون مع البلد بالطريقة الطبيعية.

ونحن على اقتناع بان المرحلة الحساسة الحالية لأعمال المجتمع الدولي يجب تكييفها لتشجيع عملية مفاوضات إيجابية بين مجموعة ١٠+٥ وإيران. وذلك هو ما تسترشد به أعمالنا في لجنة ١٧٣٧. وفي المرحلة الحرجة الحالية، من الأهمية الخاصة بمكان أن تواصل اللجنة وفريقها للخبراء العمل بصورة غير منحازة ومتوازنة وموضوعية من أجل تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.

ونحن مقتنعون بان إحراز تقدم بشأن المسألة الإيرانية سيحدث آثارا إيجابية على الحالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط ويساعد في التغلب على الاتجاه الخطير في السنوات الأخيرة، حيث جرت محاولات لتسوية عدد من حالات الأزمة باستخدام القوة. ونحن، من جانبنا، سنواصل بذل كل الجهود للتوصل إلى حل شامل ونهائي للمسائل المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني. ونأمل ألا تؤدي الإجراءات المتسارعة التي يتخذها بعض شركائنا في مجموعة ١٠+٥ إلى فقدان التعاون في تلك الآلية الهامة للغاية.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته المحنكة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وتتسم أعماله بشأن المسألة قيد النظر بقيمة خاصة في هذا الوقت. واليوم، أود أن اتطرق لثلاثة أسباب لذلك. ويتصل السبب الأول باستمرار محادثات مجموعة ١٠+٥،

ونظرا لأن هذه الفرصة الأولى التي تتاح لنا للمشاركة في إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة ١٧٣٧، أود أن أقول إن بلدي يرحب بالاتفاق بين مجموعة الدول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن زاندا واحد (مجموعة ١+٥) وإيران المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ واتفاق التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتيح الاتفاقان فرصة فريدة لكي تثبت إيران الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

وترحب شيلي مع شعور بالارتياح بأحدث تقرير للمدير العام للوكالة المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير عن تنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة والأحكام ذات الصلة لقرارات مجلس الأمن في جمهورية إيران الإسلامية. ونشيد على وجه الخصوص بكون احتياطات اليورانيوم العالي التخصيب قد قلصت بقدر كبير عملا باتفاق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وبكون الوكالة تقر بان إيران تفي بالتزاماتها بإبطاء أكثر أنشطتها النووية حساسية مقابل رفع بعض الجزاءات الاقتصادية.

ويتابع بلدنا تلك التقارير باهتمام، ولكن أيضا بحذر. وينوه بلدنا بالمسائل التي أثارها وفود عديدة خلال مشاورات اللجنة في الفصل الأخير للسنة. وعلى وجه الخصوص، ننوه بالرأي الذي مفاده انه، في سياق المحادثات المستمرة بين مجموعة ١+٥ وإيران، من غير المستصوب اتخاذ خطوات يمكن أن تهدد الزخم الحالي في الحوار.

وتدرك شيلي اننا لا نعمل في فراغ سياسي وانه ينبغي تجنب اتخاذ أي نوع من الإجراءات التي يمكن أن يساء فهمها من جانب الأطراف.

غير أنه إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي ومرض يحظى بموافقة مجلس الأمن، ستظل التدابير التي فرضتها الأمم المتحدة بخصوص برنامج إيران النووي سارية المفعول.

وذلك يقودني إلى نقطتي الأخيرة بشأن الأدوار الهامة التي تضطلع بها اللجنة والفريق. وكقاعدة عامة، إذا ارتكبت انتهاكات مثل المذكورة أعلاه وحينما ترتكب، تتحمل لجنة المجلس المعنية بالجزاءات المفروضة على إيران المسؤولية عن تشديد إنفاذ الجزاءات. وتطلع إلى زيادة اللجنة لجهودها الرامية إلى مساعدة الدول في تنفيذ الجزاءات والى استعدادها للرد على جميع تقارير عدم الامتثال للجزاءات. وإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يواصل الفريق جدول سفره الكامل وان يستمر في زيادة التوعية بشأن الجزاءات.

وفي ذلك السياق، وإذ يبدأ الفريق أعماله لإعداد تقريره المقبل، نناشده تقديم أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الامتثال للجزاءات. ونشيد بالفريق على استقلاله في تقديم التقارير ونناشده مواصلة تعاونه مع الدول الأعضاء ومع اللجنة. واللجنة بحاجة إلى أن تعلم بأسماء منتهكي نظام الجزاءات وأساليبهم. كما نناشد الفريق كفالة أن يتضمن تقريره توصيات محددة وقابلة للتنفيذ وبوسعها أن تحسن تنفيذ الجزاءات بصورة ملموسة. ومكنت توصيات الفريق الأخيرة، وهي محددة في طابعها، اللجنة من الانخراط في مناقشات مثمرة وتقييم أفضل السبل للمضي قدما.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى مواصلة عملها مع اللجنة فيما تنصدي للتحديات والمسائل التي أثرت هنا اليوم. ويشكل رصد التنفيذ والرد السريع على الانتهاكات والتعاون مع الفريق أمرا أساسيا لنجاح الجزاءات ولدعم مفاوضاتنا فيما يسعون للتوصل إلى حل شامل.

السيد كاليبس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر السفير كوينلان على تقديم التقرير الفصلي عن أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونقدر أعمال السفير كوينلان بصفته رئيس تلك اللجنة.

وبخصوص الإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم، نرى أن من المهم أن تظل الالتزامات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن سارية المفعول بالكامل وأن تنفذها جميع الدول الأعضاء بإخلاص. وعلى النحو المبين في الإحاطة الإعلامية، نعتقد أن مختلف الرسائل الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية تشير إلى أهمية عمل اللجنة ودورها في نظام الجزاءات. ونحن نتطلع إلى صدور التقرير النهائي الجديد للفريق، تحذونا آمال كبيرة في أن يلقي مزيداً من الضوء على تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وأخيراً، نلاحظ أنه، وكما ورد في الإحاطة الإعلامية، توجد مسائل عالقة هامة بشأن حالات الانتهاكات. كما لم يجر بعد تنفيذ بعض التوصيات الواردة في التقرير النهائي للعام الماضي بالكامل. ونحن نشجع جميع أعضاء اللجنة على تعزيز التعاون من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة وإيجاد حلول عملية للدفع قدماً بتلك المسائل العالقة قبل تقديم التقرير التالي.

السيدة بيرسيال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أود، بداية، أن أشكر السفير كوينلان على تقديم التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى قيادته المتفانية والمكرسة للجنة.

تلقينا آخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمؤرخ ٢٠ شباط/فبراير. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أنه، وفقاً للتقرير، فقد نفذت إيران خلال فترة الثلاثة أشهر المحددة التدابير العملية الأولية المنصوص عليها في مرفق إطار التعاون مع الوكالة الدولية. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه مما يبشر بالخير أن الوكالة وإيران اتفقتا على الخطوات السبع التالية التي يتعين تنفيذها قبل ١٥ أيار/مايو وأن التقرير يعترف أيضاً بأن إيران قد أوفت بالتزاماتها بخصوص تدابير خطة العمل المشتركة المتفق عليها مع مجموعة ١+٥.

وفي هذا السياق، يعرب بلدي عن تأييده القوي للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ وفريق الخبراء التابع لها، ويأمل في ألا يتم عرقلة عملها وأن تكون قادرة تماماً على الوفاء بولايتها في الوقت المناسب وعلى نحو فعال. وهذا أمر هام للغاية بالنظر إلى الحادث المبلغ عنه مؤخراً في البحر الأحمر، حيث جرى اعتراض سفينة تحمل قذائف تسيارية يبدو أنها كانت في طريقها من إيران إلى قطاع غزة. ونأمل أن يتمكن فريق الخبراء من البدء في جمع معلومات عن هذه الحالة في أقرب وقت ممكن من أجل جمع البيانات الموضوعية اللازمة لتمكيننا من تحديد ما إذا كانت الواقعة تشكل انتهاكاً للقرارات ذات الصلة أم لا.

وختاماً، تعرب شيلي عن ثقتها بأن روح التعاون والالتزام التي أبدتها الحكومة في طهران في حوارها مع مجموعة ١+٥ بخصوص برنامجها النووي ستتجلى في المسائل الأخرى الملحة بنفس القدر في الشرق الأوسط، والتي تضطلع إيران بدور هام فيها.

السيد أو جون (كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية بشأن أعمال اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونحن نقدر كثيراً قيادته القديرة ونشيد بفريق الخبراء لما يقوم به من أنشطة قوية.

وأود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعم حكومة بلدي لخطة العمل المشتركة التي جرى الاتفاق عليها بين مجموعة ١+٥ وإيران في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونرحب بالبدء في تنفيذ التدابير المتفق عليها منذ كانون الثاني/يناير. ونحن نتابع باهتمام المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية. ونأمل أن يكون للعملية تأثير إيجابي على مسائل عدم الانتشار المعلقة الأخرى. ونؤكد على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل جميع قضايا الحاضر والماضي، بما في ذلك الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي.

ونشدد على أهمية أن تكون هناك بيانات كافية تدعم المدخلات الخاصة بأسماء الأفراد والكيانات المدرجين في القوائم لتمكين الدول الأعضاء من تحديد هويتهم بصورة مناسبة لدى تطبيق الإجراءات. ولذلك السبب، نؤيد جهود الرئيس الرامية إلى تحسين نوعية القائمة التي تعدها اللجنة، وبالتالي، زيادة فعالية الإجراءات.

السيد عميش (الأردن): يرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في مساعدة الدول والمنظمات الدولية في المسائل المرتبطة بتنفيذ القرارات ذات الصلة بالجزاءات المفروضة على إيران من خلال توفير الإرشاد والرد على استفسارات الدول حول المسائل الفنية في تنفيذ القرارات بسرعة ودقة متناهية.

ونشجع اللجنة على الاستمرار في القيام بالتحقيقات اللازمة، حول الانتهاكات التي تم ارتكابها، والنظر في إمكانية استمرار اللجنة في الانخراط مع الحكومة الإيرانية لتوضيح المسائل العالقة، فيما يخص الانتهاكات المرتكبة، والواردة في التقرير. خاصة تلك المتعلقة بحادثة إطلاق صواريخ محظورة خلال المناورات العسكرية المسماة النبي العظيم ٧، بالإضافة إلى الانتهاكات المرتبطة بحادثة شحن الأسلحة التي ضبطت على متن سفينة متجهة إلى اليمن بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

ونقدر الجهود المبذولة من قبل اللجنة للتشاور مع لجان الجزاءات الأخرى، لاستصدار إرشادات للدول حول كيفية تنفيذ الجزاءات المالية المفروضة. وأخيراً، فإننا نرحب بالتوصل إلى اتفاق جنيف حول خطة العمل المشتركة ما بين إيران من جهة، والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا من جهة أخرى، ولكن نشجع في نفس الوقت اللجنة على الاستمرار في القيام بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه.

وكما قلنا في المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7082) وفي محافل أخرى، نفهم أن الاتفاق بين مجموعة ١+٥ وإيران يؤكد مجدداً على أهمية التدابير الدبلوماسية ويمثل خطوة هامة إلى الأمام في ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ومن ثم، فإننا نهنئ حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وفرنسا والصين والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وألمانيا على دخول الاتفاق حيز النفاذ في ٢٠ كانون الثاني/يناير.

ويسرنا أيضاً طلب مجموعة ١+٥ وإيران من الوكالة الدولية للاضطلاع بأنشطة الرصد والتحقق ذات الصلة بالطاقة النووية، اللازمة لتنفيذ خطة العمل المشتركة، وموافقة مجلس محافظي الوكالة في دورته المعقودة في كانون الثاني/يناير على اضطلاع الوكالة بتلك المهام. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تتوفر لدى للوكالة القدرات اللازمة للاضطلاع بعملها على نحو فعال.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز في الشهور الأخيرة في المفاوضات، فإننا نحيط علماً بعناية بإشارة المدير العام إلى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل حل المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من الضروري أن تتعاون إيران بنشاط مع الوكالة بشأن جميع المسائل المعلقة، ولا سيما بخصوص الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي - والتي لم يتسن إحراز تقدم ملموس كبير بشأنها، وفقاً للتقرير، وأن تتقيد بالتزاماتها، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن.

وبخصوص عمل اللجنة، فقد أشار السفير كوينلان إلى أن الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن لا تزال سارية المفعول وينبغي للدول الأعضاء أن تنفذها. في هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب عن قلق وفد بلدي إزاء نوعية قوائم الأشخاص والكيانات الخاضعين للجزاءات والتي أعدها بعض اللجان.

اللجنة الدول على توشي اليقظة فيما يتعلق بشراء سلع موجهة لاستخدام نهائي تحظره القرارات ذات الصلة. ونثني على اللجنة لإطلاقها عملية تشاورية مع لجان الجزاءات الأخرى ذات الصلة، للنظر في تنفيذ جزاءات مالية محددة الأهداف، ضد الوكلاء والشركات التابعة لأشخاص محددين.

أخيراً، نود أن نثني على الممثل الدائم لأستراليا لقيادته الماهرة للجنة ١٧٣٧.

السيدة كازراغينييه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير كوينلان على إحاطته الإعلامية الفصلية، وأن أثنى على اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وفريق الخبراء التابع لها على عملهما الهام والمتفاني.

لا يزال يساور ليتوانيا القلق جراء طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وعدم امتثال إيران للعديد من قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تلزم إيران بوقف جميع أنشطة إعادة المعالجة، والماء الثقيل وتلك المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. وقد أشار المدير العام للوكالة في آخر تقرير له، مرة أخرى إلى أن الوكالة ليست في وضع يمكنها من استنتاج أن جميع المواد النووية في إيران تستخدم للأغراض السلمية، وبأنها لا تزال تشعر بالقلق جراء احتمال وجود بعد عسكري لم يجر الإفصاح عنه، للبرامج النووية الإيرانية.

إننا نرحب في الوقت نفسه، بخطة عمل ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ التي وافقت عليها البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران، كأول خطوة لبناء الثقة. وندعو إيران أيضاً إلى الانخراط بشكل بناء مع مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣، من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بخصوص جميع المسائل المتعلقة، ونرحب بإجراء جولة أخرى من المحادثات يومي ١٨ و ١٩ آذار/مارس في فيينا. ومما يشجعنا حقيقة تنفيذ التدابير العملية الأولية الستة، المتوقعة في إطار التعاون بين الوكالة وإيران. ونرحب أيضاً بالاتفاق على التدابير العملية السبعة

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أشكر أيضاً رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الممثل الدائم لأستراليا، على إحاطته الإعلامية. ويعالج التقرير الذي قدم إلى المجلس اليوم، الذي وصفه بأنه بسيط، لكنه لا يخلو تماماً من الفائدة، مسألتي التنفيذ والامتثال، لأنهما تؤثران على ولاية لجنة القرار ١٧٣٧. إننا نخطط علماً ونرحب باستعداد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لدعوة فريق الخبراء للمساعدة في التحقيق، في حالات تتعلق بانتهاكات للتنفيذ الوطني لتدابير الجزاءات.

إننا نشيد بمواصلة اللجنة تقديم التوجيه والمساعدة والاستجابة في الوقت المناسب للدول الأعضاء والمنظمات الدولية، في مجال التحقق من مدى توافق الطلبات مع نظام الجزاءات. وتظهر تلك الإجراءات بشكل واضح في الحالات المبلغ عنها، بما في ذلك تلك الواردة من هنغاريا والسويد والكويت والأرجنتين وتركيا والإمارات العربية المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ونرحب أيضاً بالمساعدة المقدمة إلى اللجنة، من خلال نقل معلومات مفيدة عبر المملكة العربية السعودية.

إننا نحث جمهورية إيران الإسلامية على الاستجابة لرسالة اللجنة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ فيما يتعلق باستنتاج الفريق بأنها أطلقت قذيفتين تسياريتين هما شهاب ١ وشهاب ٣، في انتهاك للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وينبغي لجمهورية إيران الإسلامية أيضاً أن تستجيب لرسالة اللجنة المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣ فيما يتعلق باستنتاجات الفريق بخصوص اعتراض شحنة أسلحة في اليمن، مما يمثل انتهاكاً محتملاً من جانب إيران للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

ونخطط علماً ونرحب بالتعاون الذي حظيت به اللجنة من جانب الدول الأعضاء، التي أطلعت اللجنة على إجراءات الإنفاذ التي اتخذتها. ونرى وجهاً في توصية الفريق بأن تشجع

الرسمية الأخيرة المتعلقة باعتراف سفينة تحمل أسلحة، يزعم أنها موجهة إلى غزة، هي أيضا تقارير مثيرة للقلق، ويتعين أن تحقق فيها اللجنة وفريق خبراءها بدون تأخير.

إن ليتوانيا تدعم كل الجهود الموجهة لإيجاد حل شامل عن طريق التفاوض للقضية النووية الإيرانية، من شأنه طمئنة المجتمع الدولي بخصوص الطبيعة السلمية حصرا لبرنامجها النووي. ويأمل وفد بلدي في أن تترجم المشاركة الإيرانية الأخيرة في محادثات البلدان الأوربية الثلاثة + ٣، أيضا إلى تعاون هادف مع اللجنة.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بشكر سفير أستراليا غاري كوينلان، على استكمالها للتقرير المقدم كل ٩٠ يوما، وعلى قيادته القديرة للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ونشجع اللجنة هذا العام على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء الراغبة في الحصول على توجيهات فيما يخص تنفيذ نظام الجزاءات.

وبفضل الدعم المستمر من لدن فريق الخبراء، يمكن للدول الأعضاء أن تتطمئن إلى أنها ستلقى التوجيهات المناسبة بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونود أن نعرب مجددا عن إيماننا بالأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي عدم الانتشار، نزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونرى أن كل بلد له الحق في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفي هذا السياق، فإن رواندا تقدر الزخم الإيجابي الحالي في المحادثات بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران. ونحيط علما بما اتُخذ من خطوات أولية وما قُطع من التزامات من لدن جمهورية إيران الإسلامية صوب تنفيذ خطة العمل المشتركة التي اعتمدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، آمليين أن تواصل طهران الوفاء بواجبها في ذلك الصدد. ونرحب بالروح الحالية التي تتسم بها المفاوضات الجارية

القادمة. ويتمثل الهدف الأسمى للمفاوضات الجارية في بناء الثقة المتبادلة، فيما يتعلق بعدم قدرة إيران على إنتاج أسلحة نووية، التي سترفع في مقابلها الجزاءات الاقتصادية والمالية.

وفي انتظار التوصل إلى حل شامل للمسألة النووية الإيرانية، تظل جميع جزاءات مجلس الأمن المفروضة على إيران سارية المفعول. والمطلوب من إيران أن تتعاون بشكل كامل مع المجتمع الدولي بشأن جميع المسائل المتعلقة قبل أن يتم رفع التدابير التي فرضها مجلس الأمن. والدول الأعضاء بدورها، ملزمة بالتنفيذ الصارم لنظام الجزاءات. ويتعين على كياناتها الحكومية والمنتمة إلى القطاع الخاص، فضلا عن رعاياها، التقيد بشكل صارم بالقيود المفروضة على التعامل مع شركائها وإيران. ولذلك، ينبغي أن يستمر عدم تأثر أعمال كل من اللجنة وفريق الخبراء، المتعلقة بالتحقق من الامتثال لتدابير مجلس الأمن.

بما أن شهر أيار/مايو هو موعد تقديم فريق الخبراء التابع للجنة تقريره السنوي القادم، فإننا بحاجة للتأكد من تناول جميع التوصيات ذات الصلة، الواردة في تقرير ٢٠١٤ كما يجب. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمناقشات المتعلقة بتطبيق إشعارات المساعدة المرتبطة بالبند الجامع، ونأمل في تحقيق تقدم بشكل أسرع، في أعقاب اعتماد إشعار مرتبط بحكم مناظر للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

تشكل انتهاكات إيران المتكررة للحظر المفروض على الأسلحة التقليدية، مسألة تثير قلقا بالغا. ورغم الحظر الكامل المفروض على تصدير أي أسلحة من إيران، وفرض حظر على توريد الأسلحة التقليدية الرئيسية لإيران، كانت ثمة تقارير تفيد عن عمليات نقل أسلحة إلى سوريا، وإلى الجهات الفاعلة غير الحكومية في غزة، وإلى عدد من الدول. ولم تجب إيران على رسالة اللجنة المتعلقة بضبط السلطات اليمنية للأسلحة ومواد ذات صلة منذ أيار/مايو ٢٠١٣. كما أن التقارير

الآخرين على الصعيد الدولي، بتنفيذ خطة عمل جنيف المشتركة، قد يضطلع بدور هام في كفالة الرفع الدائم لجميع الجزاءات التي ما زالت تُضربُ بالشعب الإيراني.

السيد مانغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير غاري كوينلن، على تقريره الفصلي عن أنشطة اللجنة. وأرحب بالتركيز على تعزيز التواصل بين اللجنة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام القرارات، والمكانة الهامة التي أولاهها للاتصالات بالدول الأعضاء. وبالفعل، فهذا التواصل هو الذي مكن الدول الأعضاء من تلقي التقارير عن التدابير التي اتخذتها الهيكل الوطنية، أو التي أُتخذت بفضل المساعدة التي يقدمها فريق الخبراء التابع للجنة، على النحو الوارد في التقرير السنوي للجنة.

ويهنئ بلدي اللجنة على اعتمادها برنامج العمل نصف السنوي، وتحيط علماً بالتوصيات الست التي قدمها فريق الخبراء.

وفي الختام، أود أن أقول إن اللجنة، وعلى ضوء إطلاق إيران لقذيفة شهاب - ٣ في انتهاك للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وفقاً لفريق الخبراء، واعتراض شحن أسلحة في اليمن، الذي وصفته اللجنة بـ "الانتهاك المحتمل" من لدن إيران للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، ينبغي أن تتواصل مع إيران سعياً إلى الحصول على استجابات لشواغلها. وبالمثل، فإن المحادثات الجارية بين مجموعة الخمسة زائداً واحداً وإيران، في أعقاب خطة عمل جنيف المشتركة التي اعتمدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، يجب أن تستمر وتثمر نتائج إيجابية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، ممثلة للكسمبرغ.

الرامية إلى التوصل إلى اتفاق شامل يمكن أن يزيل بصورة دائمة التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي على بلدان المنطقة. وفي غضون ذلك، ما زال نظام الجزاءات قائماً، ولجنة ١٧٣٧ ينبغي أن تواصل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمساعدة من فريق الخبراء. غير أننا نحث جميع أصحاب المصلحة - لا سيما أعضاء مجموعة الخمسة زائداً واحداً - على تفادي اتخاذ أي قرار قد يقوض المحادثات الحالية.

وكما قال رئيس اللجنة، فإن إيران لم ترد على رسالتين من اللجنة بشأن حادث كان فريق الخبراء بصدد التحقيق فيه - الرسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بشأن إطلاق قذيفتي شهاب - ١ وشهاب - ٢ خلال المناورات العسكرية "النبي العظيم"، في انتهاك للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) والرسالة المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٣/بشأن اعتراض شحنة أسلحة في اليمن، في انتهاك محتمل للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

ونأمل أن تتبع الحكومة الإيرانية خلال عام ٢٠١٤ نهجاً أفضل لإزاء اللجنة، قد يعزز الزخم الإيجابي الحالي.

وبالمثل، يساور رواندا القلق إزاء ما تفيد به الأخبار من انتهاكات لنظام الجزاءات من لدن دول أعضاء وكيانات أخرى. ومن المهم أن تنفذ جميع الأطراف الفاعلة نظام الجزاءات بحسن نية، وأن تعمل على التوصل إلى حلول عن طريق المفاوضات. وفي ذلك الصدد، نشعر بالقلق إزاء ما يرد من تقارير عن اعتراض القوات الإسرائيلية في البحر الأحمر لسفينة تنقل قذائف تسيارية إلى قطاع غزة، زعم أنها قادمة من إيران. ونأمل أن يقوم فريق الخبراء بتحقيق مناسب في ذلك الصدد.

وفي الختام، تتطلع رواندا إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء الذي سيقدّم في أيار/مايو. ونأمل أن التقدم في المحادثات الحالية من أجل التوصل إلى اتفاق شامل وتحقيق التعاون التام مع لجنة ١٧٣٧ وجمهورية إيران الإسلامية وأصحاب المصلحة

الأسلحة النووية وأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولأول مرة، يشير التقرير أيضا إلى التقدم المحرز في تنفيذ إطار التعاون المتفق عليه بين الوكالة وإيران في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، العام الماضي، والاتفاق المؤقت بين حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران. ونرحب بتنفيذ إيران في الوقت المناسب للتدابير العملية الأولوية المنبثقة عن إطار التعاون، وبتمكّن الوكالة من بدء أنشطتها للرصد والتحقق فيما يتعلق بالتدابير الواردة في الاتفاق المؤقت.

إن وضع إطار التعاون هذا بين إيران والوكالة خطوة هامة صوب إثبات الطابع السلمي الصرف لبرنامج إيران النووي. وكما لاحظ المدير العام للوكالة، فإن التدابير التي نفذتها إيران وما تعهدت به من التزامات أخرى تطورات إيجابية، لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتسوية جميع المسائل العالقة فيما يتصل بالبعد العسكري المحتمل لبرنامجها النووي. وهكذا، فإننا ننتظر بشغف الحصول على المزيد من التفاصيل من الوكالة بشأن تنفيذ إيران للخطوات العملية السبع الجديدة التي يجب عليها أن تطبقها قبل ١٥ أيار/مايو، بموجب إطار التعاون.

واستعادة ثقة المجتمع الدولي تتطلب من إيران أن تحترم التزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن ذات الصلة.

وريشما يتم التوصل إلى حل شامل طويل الأجل، فإن قرارات مجلس الأمن التي تفرض الجزاءات على إيران لا تزال سارية، على النحو المبين بوضوح في التقرير الفصلي للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧. في الربع الأخير، علمنا ببالغ القلق بالتقارير عن عقود بيع الأسلحة من إيران إلى العراق التي يزعم أنها أبرمت في عام ٢٠١٣. علمنا أيضا باعترض سفينة إيرانية تسمى "كلوس - سي" في البحر الأحمر في ٥ آذار/مارس، كانت تنقل قذائف سورية الصنع ومتجهة إلى غزة.

أنا أيضا أشكر السفير غاري كوينلن على إحاطته الإعلامية وعلى ما أبداه وفريقه من التزام في قيادة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

إن التقرير الفصلي الذي عرضه على المجلس اليوم يثبّن أن اللجنة تواصل القيام بعمل هام دعما لقرارات مجلس الأمن. كما تعرب لكسمبرغ عن تقديرها لفريق الخبراء الذي أنشئ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) على الدعم القيم الذي يقدمه لعمل لجنة ١٧٣٧.

لقد كان الاتفاق المؤقت الذي اعتمد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، العام الماضي، في جنيف خطوة هامة. فلأول مرة طيلة عقد، تمكنا من التوصل إلى اتفاق مفصل يعالج أكثر عناصر برنامج إيران النووي إثارة للقلق. ومرة أخرى، نشيد بحماس وإصرار الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، كاترين آشتن، التي لا تزال تضطلع بدور مركزي في المفاوضات بين إيران وحكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣.

بدأ تنفيذ خطة العمل المشتركة التي حددها الاتفاق المؤقت في ٢٠ كانون الثاني/يناير. كما بدأت المفاوضات الرامية إلى تحقيق حل شامل طويل الأجل، بمعالجة أهم القضايا الحاسمة، بما في ذلك تخصيص اليورانيوم إلى نسبة ٢٠ في المائة، وتطوير أجهزة الطرد المركزي المتقدمة ومفاعل الماء الثقيل في آراك. وأي حل شامل طويل الأجل يجب أن يأخذ في الحسبان على النحو الواجب قرارات مجلس الأمن - وهو مبدأ يرد بوضوح في خطة العمل.

إن التوصل إلى حل شامل عملية صعبة ومضنية. ونتوقع أن تتصرف إيران بحسن نية وتتعاون تعاوننا فعلا مع المجتمع الدولي. وقد أحطنا علما باهتمام بآخر تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الصادر في ٢٠ شباط/فبراير، عن تنفيذ اتفاق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار

وهو فترة الستة أشهر، على النحو المحدد في خطة العمل المتفق عليها بين بلدان مجموعة ٣ + ٣. ونحن نفهم أنهم سيجتمعون في الفترة من ٧ إلى ٩ نيسان/أبريل في فيينا. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يظل يقظا إلى أن يتم التوصل إلى حل شامل. ويجب على جميع الدول أن تفي تماما بالتزاماتها بصورة فعالة وتنفيذ الجزاءات التي أنشأها مجلس الأمن. ومن نفس المنطلق، لا بد لنظام الجزاءات المفروضة على إيران وفريق الخبراء التابع له أن يواصل العمل في مجالين من المجالات الحيوية: مساعدة الدول على تحسين فهمها للجزاءات وتنفيذها على وجه أفضل، ووضع العواقب التي تترتب عن انتهاكات قرارات مجلس الأمن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.

ونذكر بأن كل الواردات والصادرات جوميع عمليات نقل الأسلحة من إيران محظورة. بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نتطلع باهتمام إلى المزيد من التوضيح من الأطراف المعنية، فضلا عن فريق الخبراء، إلى اللجنة.

ولا تزال انتهاكات نظام الجزاءات المزعومة أو المؤكدة التي ترتكبها إيران تشكل مصدرا للقلق الشديد. ونأسف لأن اللجنة لم تتمكن من اتخاذ تدابير حاسمة ضد الانتهاكات المبلغ عنها، مثل اعتراض شحنة ألياف الكربون المتجهة إلى إيران؛ وعمليتي إطلاق القذائف من طراز شهاب - ١ وشهاب - ٣ في عام ٢٠١٢ خلال المناورات المسماة بالنبي الأعظم - ٧. واعتراض شحنة أسلحة قبالة السواحل اليمنية في عام ٢٠١٣. كما يؤدي فريق الخبراء دورا رئيسيا في مساعدة الدول التي تحاول تنفيذ الجزاءات. ونحن نشي على عمل الفريق بشأن التحقيق في محاولات إيران للالتفاف على الجزاءات. وينبغي للجنة أن تجعل هذه المعلومات علنية وأن تنشر أفضل الممارسات بهدف كشف الانتهاكات ومنع انتهاكها.

وتتمنى لكسمبرغ كل النجاح للمفاوضين الذين نحاول التوصل إلى حل شامل طويل الأجل في حدود الزمن المحدد